التجربة الحزبية والبرلمانية في الأردن والمغرب

This Project is
Co-funded by
The European Union

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

Towards A Multi-Party Democracy

تربية مدنية
ICCE

Konrad Adenauer Stiftung

التجربة الحزبية والبرلمانية في الأردن والمغرب

(ورقتا عمل قدمتا في ورشة نظمها مركز القدس للدراسات السياسية خلال الفترة 1-2016/12/3، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور والمركز الأردني للتربية المدنية وبدعم من الاتحاد الأروبي)

مركز القدس للدراسات السياسية

7، شارع حيفا – جبل الحسين
ص.ب: 213566 عمان 11121 الأردن
هاتف: 5633080-6-962+
فاكس: 5674868-6-962+
بريد إلكتروني : amman@alqudscenter.org
موقع إلكتروني : www.alqudscenter.org

مؤسسة كونراد أديناور

23، شارع إسماعيل حقي عبده، الصويفية
ص.ب: 831025 عمان 11183 الأردن
هاتف: 5929777-6-962+
فاكس: 5933087-6-962+
بريد إلكتروني : info.jordan@kas.de
موقع إلكتروني: www.kas.de/amman

لمحة تاريخية عن البرلمان الأردني والأحزاب السياسية

الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة [1]

منذ تأسيس إمارة شرق الأردن مع بداية العشرينات من القرن المنصرم، وتحديداً عام 1921، شهدت البلاد نوعاً من التنمية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسعت الدولة إلى تثبيت مرتكزاتها من خلال التغلغل في البنى الاجتماعية القائمة، وبناء التكامل الاجتماعي، وربط هذه البنى الاجتماعية، وإقناعها بأهمية الانخراط في الحياة العامة، واحترام القانون.

ونتيجةً للمتغيرات الجوهرية على المستوى المحلي والإقليمي، وامتداداً لما كان يجري على الساحة العربية، برزت في الأردن مجموعةٌ من التنظيمات والأحزاب السياسية، مثل: حزب الاستقلال، وحزب العهد العربي، وجمعية الشرق العربي، وحزب الشعب الأردني، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، وحزب العمال الأردني، وعصبة الشباب المثقّف، وحزب التضامن العربي[2]، وظهرت هذه الأحزاب في الفترة الواقعة ما بين عام 1946 و1921، إلا أن ادوارها السياسية كانت ضعيفة، وغير فاعلة، وذات طابع شخصي، ومتدنية في مستوى المؤسسية، بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب لم تكن مؤشراً للحياة السياسية في الأردن.

تطورت الحياة الحزبية بعد عام 1950 بصورةٍ أفضل مما سبق؛ ويعود ذلك لظهور دستور عام 1952 الذي عزّز الحريات العامة وحقوق المواطنين، وكذلك وحدة الضفتين، مما ساهم في تغيير البنية السكانية والثقافية التي نجمت عن تلك الوحدة، ناهيك عن تأثيرات المدّ القومي على الساحة الأردنية، كل تلك العوامل أدّت لظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية بشكلٍ أقوى مما كانت عليه، فباتت نشاطاتها أوسع

(1) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، ووزير سابق.

(2) أمين، المشاقبة، (2005)، النظام السياسي الأردني، (ط7)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص، 288 – ص296. وانظر: سليمان، الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، وعلي، محافظة، (1990)، الفكر السياسي في الأردن، ج1، عمان.

وفاعليّتها أكثر، ووصل عددها إلى تسعة أحزاب مثّلت التيارات اليسارية والقومية، مثل حزب القوميين العرب (فرع الأردن)، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي الأردني، والتيار الديني المتمثل بحزب الإخوان المسلمين (جماعة الإخوان)، وحزب التحرير، أما الأحزاب الوطنية مثل الحزب الوطني الاشتراكي، والحزب العربي الدستوري، وحزب الاتحاد الوطني، وحزب الأمة، وفي الانتخابات النيابية التي أجريت عام 1956، حصد الحزب الوطني الاشتراكي أكبر عدد من المقاعد، ما أدّى إلى تحالف القوميين مع اليساريين، وتمّ تكليف السيد سليمان النابلسي بتشكيل حكومة برلمانية، وكانت الوحيدة في تاريخ الحياة السياسية في الأردن، وفي عام 1957، أُعلنت الأحكام العرفية، وعُطّلت الحياة الحزبية، وبقيت الأحزاب تعمل بسريّة فترات طويلة من الزمن.

ومع إعادة الحياة البرلمانية عام 1989، وإجراء الانتخابات في ذلك العام، حصدت جماعة الإخوان المسلمين في البرلمان الحادي عشر 22 مقعداً، وحصل اسلاميون مستقلون على 11 مقعداً، بالإضافة إلى 12 مقعداً ذهبت للقوميين واليساريين. وكان هذا البرلمان من أنشط البرلمانات الأردنية، وأكثرها فعاليةً في الحياة السياسية من حيث الرقابة السياسية على أعمال الحكومات.

صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992، وساهم الواقع في تغيير قانون الانتخاب للصوت الواحد عام 1993، ما أدّى إلى إضعاف الحياة الحزبية داخل البرلمانات المتعاقبة، حتى البرلمان الثامن عشر لعام 2016.

الأحزاب السياسية

صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992 هادفاً لتنظيم الحياة الحزبية في الأردن نتيجةً للتحولات الديمقراطية التي استؤنفت عام 1989، واعتُمد القانون أساساً على المادة (16) من الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته، والتي تنص على:

1. **للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.**
2. **للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.**
3. **ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.**

واستناداً لهذا القانون شكّلت الأحزاب السياسية رسمياً بعد عام 1992، ووصل عددها إلى 26 حزباً سياسياً، تناقصت إلى 23 حزباً سياسياً عام 2000، وفي عام 2006 وصل عدد الأحزاب السياسية المسجّلة رسميّاً إلى 36 حزباً، ومع صدور قانون الأحزاب لسنة 2007، تراجع عدد الأحزاب إلى 14 حزباً سياسياً، وفي عام 2012 زاد عدد الأحزاب ليصبح 23 حزباً، ومع صدور قانون الأحزاب الجديد لعام 2015 زادت أعداد الأحزاب لتصبح مع نهاية العام 2016، إلى 50 حزباً سياسياً. ويلاحظ أن كثرة تعديل قانون الأحزاب أدّى إلى إرباك في العمل الحزبي من حيث ضرورة التكيف مع كل قانون جديد، فعلى سبيل المثال كان شرط عدد مؤسسي الحزب 50 عضواً في البداية، ثم ارتفع إلى 500 عضواً، ثم هبط إلى 150 عضواً، ما زاد في أعداد الأحزاب لهذا العام، كما تمّ نقل تبعيّة الأحزاب من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

لقد تمحورت الأحزاب السياسية في الأردن في أربعة اتجاهات أو تيارات سياسية، هي: الاتجاه القومي، الاتجاه اليساري، الاتجاه الإسلامي، والاتجاه المحافظ الوسطي (المعتدل).

أولاً- التيار القومي:

يركّز هذا التيار على مبادئ وأفكار الوحدة العربية، ورسالة الأمة الخالدة، والحرية والاشتراكية، وينطلق من أن الوطن العربي هو وحدة سياسية واقتصادية لاتتجزّأ، ومثل هذا التيار: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب جبهة العمل العربي.

ثانياً- التيار اليساري:

يركّز هذا التيار على الأفكار والمبادئ الأيديولوجية الماركسية، وقد عدّلت هذه الأحزاب منطلقاتها لكي تتواءم مع قانون الأحزاب والدستور الأردني، ويمثل هذا التيار الأحزاب التالية: الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الحركة القومية، والحزب الاجتماعي الديمقراطي.

ثالثاً- التيار الديني:

يركّز هذا التيار على تقديم الدين الإسلامي (الشريعة الإسلامية) كمنظومة من المبادئ والأفكار والبرامج لإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والسياسية، ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف مناحي الحياة العامة، ويمثله حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين)، وحزب الوسط الإسلامي، وحزب دعاء، وحزب المؤتمر الوطني (زمزم).

رابعاً- التيار الوطني المحافظ (وسطي معتدل):

ويركّز هذا التيار على مبادئ عامة ذات طابع وطني لا تنظّمها عقيدة سياسية أو فكرة واحدة، مثل الإيمان بالديمقراطية، التعددية السياسية، الحريات العامة، الحفاظ على الهوية الوطنية، الوحدة الوطنية، وقضايا المرأة، إلى غير ذلك، ويمثل هذا التيار: حزب التيار الوطني، الحزب الوطني الدستوري، حزب الإصلاح، حزب الجبهة الأردنية الموحّدة، وحزب الاتحاد الوطني وغيرهم.

جدول رقم (1)

الأحزاب السياسية الأردنية لعام 2016

رقم	اسم الحزب
01	حزب جبهة العمل الإسلامي
02	الحزب الشيوعي الأردني
03	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)
04	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي
05	حزب دعاء
06	الحزب الوطني الدستوري
07	حزب الوسط الإسلامي
08	حزب الحياة الأردني
09	حزب الحرية والمساواة
10	حزب جبهة العمل الوطني الأردني
11	حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي
12	حزب الوفاء الوطني
13	حزب الفرسان الأردني
14	حزب أردن أقوى

رقم	اسم الحزب
15	حزب الرسالة
16	حزب الجبهة الأردنية الموحّدة
17	حزب الرفاه
18	حزب التيار الوطني
19	حزب العدالة والتنمية
20	حزب الاتحاد الوطني الأردني
21	حزب الشباب الوطني الأردني
22	حزب العدالة والإصلاح
23	حزب الإصلاح والتجديد
24	حزب الأنصار الأردني
25	حزب العدالة الاجتماعية الأردني
26	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

رقم	اسم الحزب
27	حزب الإصلاح الأردني
28	حزب مساواة الأردني
29	حزب الشورى الأردني
30	حزب البلد الأمين
31	حزب العون الوطني الأردني
32	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني
33	حزب العهد الأردني
34	حزب المستقبل الأردني
35	حزب الاتجاه الوطني الأردني
36	حزب جبهة النهضة الوطنية
37	حزب الوعد الأردني
38	حزب الراية الأردنية

رقم	اسم الحزب
39	حزب المؤتمر الوطني (زمزم)
40	حزب الشهامة الأردني
41	حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني
42	حزب المحافظين
43	حزب الحركة القومية
44	الحزب الوطني الأردني
45	الحزب العربي التقدمي
46	حزب العمل الشعبي الأردني
47	الحزب العربي الأردني
48	حزب الوحدة الوطنية الأردني
49	حزب أحرار الأردن
50	حزب النداء

وبنظرةٍ سريعةٍ لتقييم الأحزاب السياسية، يمكن القول بأنها على كثرتها ضعيفة، وغير فاعلة على الساحة السياسية، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين) الذي بدأ بالتراجع نتيجةً للانقسامات الحادّة في صفوفه بين الحمائم والصقور، ويضاف لذلك ضعف الانتساب للأحزاب السياسية، وعزوف عام عن الانضمام للأحزاب في الحالة الأردنية، ومردّ ذلك استمرار طبيعة البُنى الاجتماعية التقليدية العشائرية القبلية، إذ أن هناك فقداناً للثقة بين المواطن والأحزاب، وكل هذا يدفع إلى القول بتراجع وصولها للبرلمان، وضعف تأثيرها في الحياة السياسية الأردنية.

البرلمان الثامن عشر والأحزاب:

أجريت الانتخابات يوم 2016/9/20، ووصل عدد الذين يحق لهم التصويت ما يقارب 4.25 مليون، شارك منهم مليون ونصف بنسبة إجمالية عامة بلغت 37.1%، وعلى مستوى المحافظات سجلت العاصمة أقل النسب بالمقترعين إذ وصلت إلى 23.5% وكانت أعلى نسبة في الاقتراع في البادية الجنوبية إذ بلغت 83.4%.

شارك 39 حزباً سياسياً من أصل حوالي 50 حزباً سياسياً مسجلاً بالمملكة، فاز منهم سبعة أحزاب سياسية بالحصول على 24 مقعداً من أصل 130 مقعداً بنسبة 18.4%من عضوية المجلس النيابي.

حصد التحالف الوطني للإصلاح، أي جماعة الإخوان ومن تحالف معهم على 15 مقعداً بنسبة 11.5% من عدد مقاعد مجلس النواب.

دخل الإخوان المسلمون في 20 قائمة، وحصلت قوائمهم (الفائزة والخاسرة) على 160 ألف صوت، أي ما نسبته 78% من الأصوات، وكانت في عمان والزرقاء وإربد تساوي حوالي 11% من عدد الأصوات الكلي في المملكة والبالغ 1.5 مليون مقترع.

- يلاحظ من هذا، تراجع القوة التصويتية لحركة الإخوان المسلمين على الساحة الأردنية إذ وصلت في الماضي ما يقارب 340 ألف صوت .
- هناك 5 مقاعد من متحالفين ضمن كوتا الشركس والشيشان و سيدتين.

وبشكل عام، فإن عدد الإخوان الملتزمين بالحركة هو 9 من أصل 15 حيث بلغ عدد المتحالفين 6 أعضاء.

تمثيل الأحزاب في البرلمان الثامن عشر 2016

حزب جبهة العمل الإسلامي	تسعة نواب (9)
حزب التيار الوطني	أربعة نواب (4)
حزب المؤتمر الوطني (زمزم)	ثلاثة نواب (3)
حزب الوسط الإسلامي	ثلاثة نواب (3)
حزب العدالة والإصلاح	نائبان (2)
حزب الاتحاد الوطني	نائب (1)
حزب العون	نائب (1)
الأحزاب اليسارية والقومية	نائب (1)

الأحزاب اليسارية والقومية خاضت الانتخابات بـ 16 مرشحاً منهم:

- 3 مرشحات من الإناث.
- 4 مرشحين من حزب البعث العربي الاشتراكي.
- 3 مرشحين: حزب الوحدة الشعبية والحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الشيوعي.
- مرشح واحد عن البعث العربي التقدمي.
- مرشح واحد عن كل من حزب حشد وحزب الحركة القومية.

توزع الحزبيون على 11 قائمة انتخابية، هي :

دوائر إربد الأربعة، ودائرة الزرقاء الأولى، وعمان الأولى، والبلقاء، والكرك وجرش، وغاب مرشحو اليسار والقوميين عن 9 دوائر من أصل 23 دائرة انتخابية.

حصل مرشحو الأحزاب اليسارية على 35 ألف صوت حزبي، والنتيجة فوز نائب واحد على أساس عشائري وليس على أساس حزبي.

في العلاقة بين البرلمان والأحزاب السياسية، يمكن القول إن الأحزاب السياسية

العلاقة بين البرلمانات والأحزاب السياسية:

قد شاركت في انتخابات عام 1989، وحصدت ما يقارب من 40% من مقاعد المجلس البالغة 80 مقعداً، كان منها 22 مقعداً للأخوان المسلمين، و11 مقعداً للإسلاميين المستقلين، و12 مقعداً للتيارين القومي واليساري، وقد مارست الأحزاب دورها في الرقابة السياسية، والحضور الفاعل في التعاطي مع السياسة العامة، كما شاركت في تشكيل الحكومات وبنسبة لا تزيد عن 30% كبرلمانيين من أعضاء الحكومات المتعاقبة، وقد ساهم قانون الصوت الواحد عام 1993 في تراجع التمثيل الحزبي في البرلمانات المتعاقبة إلى أن قاطعت الأحزاب السياسية انتخابات المجلس الثالث عشر عام 1997 – 2001، وقد تمثّلت الأحزاب المقاطعة في حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين)، والحزب الديمقراطي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، والحركة القومية الديمقراطية، وحزب العمل القومي، والجبهة الدستورية، وحزب الانصار العربي، كما أيّدت النقابات المهنية قرار المقاطعة الذي كان سببه قانون الصوت الواحد، والحكم المسبق على عدم نزاهة الانتخابات، والإجراءات المعقّدة لعملية التسجيل في الانتخابات، ومنذ ذلك الحين تراجعت الأحزاب بدورها وكثرة عددها وضعف دورها على صعيد السياسة العامة وحتى الرقابة البرلمانية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد وصلت الاستجوابات في البرلمان الحادي عشر إلى 16 استجواباً للحكومة، وفي البرلمان الثاني عشر استجواباً واحداً، والبرلمان الرابع عشر أربعة استجوابات، والبرلمان السابع عشر أربعة استجوابات، وهذا مؤشر واضح على تراجع الرقابة السياسية الفعلية لسياسات الحكومة من قبل البرلمان.

إن النظام السياسي الأردني نظام برلماني غير كامل، حيث أن الانتخابات البرلمانية لاتجري على أساس حزبي، بل على أسس عشائرية، أو عائلية، أو جغرافية، أو شخصية، ولا تُشَكّل الحكومات من الأحزاب أو الكتل في البرلمان، إلى أن وصل الأمر إلى الاستقلال التام، والفصل بين السلطات، وأناط الدستور الأردني عمليّة تشكيل الحكومة بالملك استناداً لنص المادة (35) من الدستور «الملك يعيّن رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته» ، وعليه يمكن القول إن:

أولاً: العلاقة بين البرلمان والأحزاب ضعيفة وغير فعّالة.

ثانياً: إجراء الانتخابات البرلمانية لا يتم على أسس حزبية.

ثالثاً: كثرة تعديل قانون الانتخاب وعدم الاستقرار التشريعي في هذا الأمر.

رابعاً: لا يوجد أي نص في قانون الانتخاب يعطي مساحةً للأحزاب السياسية حتى تتطور وتصبح ذات دور وفعالية.

خامساً: الحكومات لا تُشَكّل على قاعدة حزبية، وتم الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

سادساً: ضعف وهلاميّة الكتل البرلمانية لم يساعد على تطوير وتفعيل دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة.

سابعاً: كثرة تعديل قانون الأحزاب ساهم في كثرتها وضعفها.

ثامناً: عزوف المواطنين عن الانتماء للأحزاب السياسية.

تاسعاً: تراجع التطور في الأعراف البرلمانية لأن تطور الأحزاب ودورها مرهون بتطور الأعراف البرلمانية.

عاشراً: عدم إدراك الأحزاب ذاتها لأدوارها ووظائفها الأساسية مثل: التجنيد السياسي، والتثقيف، وربط المواطن بالدولة، إلى غير ذلك من وظائف.

حادي عشر: ضعف عمليات التثقيف السياسي من قبل الأحزاب، إذ أن الأحزاب أداة من أدوات التنشئة السياسية والاجتماعية.

ثاني عشر: تدنّي درجة المؤسسية لدى الأحزاب السياسية، ما أدّى إلى شخصنة الأحزاب، واعتمادها على نخبة المؤسسين.

ثالث عشر: عزوف النخب السياسية والكفاءات عن المشاركة في الترشيح، مما ساعد المال السياسي (المال الأسود) ورجال الأعمال من دخول البرلمانات المتعاقبة، ويتحول البرلمان إلى أغلبية من نواب غير مسيَّسين، ونواب خدمات فقط.

العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام

1 انعدام الثقة السياسية بين الأحزاب والدولة.

2 تدنّي درجة المؤسسية لدى الأحزاب، وهي ذات طابع شخصاني.

3 عزوف المواطن الأردني عن الانتساب للأحزاب.

4 استمرار دور البنى التقليدية (العشائرية) كفاعل أساسي في العملية الانتخابية.

5 الموروث التاريخي تجاه الأحزاب السياسية ما زال مؤثراً في الحياة العامة.

6 ضعف الموارد المالية للأحزاب السياسية.

7 كثرة أعداد الأحزاب السياسية في الحالة الأردنية، وضعف أدوارها وفعاليّتها.

وخلاصة القول إن دور الأحزاب في البرلمان الأردني ضعيف وغير فاعل أو مؤثر، وذلك للعديد من الأسباب التي ذكرت سابقاً، وباعتقادي أن الأمر سيبقى على ذلك لعقدين من الزمن، إذا لم يتم تجديد قانون الانتخاب ليعطي مساحة أو دور، أو كوتا للأحزاب السياسية، إذ لا يمكن تشكيل حكومات برلمانية ما لم تتواجد الأحزاب بقوة داخل البرلمانات .

المراجع

1. الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته، طبعة 2016.
2. أمين، المشاقبة، (2005)، التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني، طبعة 2005.
3. أمين، المشاقبة، وآخرون، البرلمان في الدول العربية، بيروت.
4. أمين، المشاقبة، (2016)، الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن، عمان.
5. أوراق ندوة (2004)، الأحزاب السياسية في العالم العربي، مركز القدس للدراسات، عمان.

لمحة موجزة عن الأحزاب السياسية في المغرب

الأستاذ عبد العزيز النويضي [1]

عرف الحقل الحزبي في المغرب تطورات مهمة شملت إلى جانب الأحزاب التاريخية التي ظهر بعضها منذ حقبة الاستعمار (أحزاب الحركة الوطنية)، أحزاباً أقرب إلى السلطة التي ساهمت أصلاً في خلقها، وتوصف في المغرب بالأحزاب الإدارية ثم أحزاباً ذات مرجعية إسلامية.

سنحاول تصنيف هذه الأحزاب على أساس معيار أيديولوجي وسياسي في الوقت نفسه، أي تبعاً للمشاريع المجتمعية التي تتبناها ومنظومة القيم التي تحكمها من جهة، وتبعاً لعلاقتها بالسلطة الحاكمة فعلاً، وهي القصر، من جهة أخرى.

ويسمح لنا هذا التصنيف - رغم حدوده، في الإحاطة بواقع معقد - بتمييز ثلاث مجموعات من الأحزاب:

1. الأحزاب الوطنية المنادية بالديمقراطية والتي تتفاعل مع السلطة مشاركة أو معارضة مع استقلال يزيد أو ينقص حسب الظروف، كما تتفاعل بشكل مختلف مع قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي؛
2. الأحزاب ذات المرجعية الدينية - الإسلامية والتي يتفاعل بعضها أيضاً مع السلطة تأييداً أو معارضة. وتتفاعل بدورها بشكل مختلف مع قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي؛
3. الأحزاب المقربة من السلطة والتي لا يبدو أن لها استقلالاً فعلياً عنها ولكنها متواجدة في الحقل السياسي وتلعب دوراً مؤثراً في المؤسسات التدبيرية (البرلمان والحكومات والجماعات المحلية...).

(1) أستاذ جامعي في القانون والعلوم السياسية ومحام بهيئة الرباط.

1- الأحزاب المنادية بالديمقراطية والتي تتفاعل مع السلطة مشاركة أو معارضة

وهي تتكون من أحزاب الحركة الوطنية التقليدية ثم أحزاب اليسار المعارض.

قبل أن نعطي لمحة عن واقع أحزاب الحركة الوطنية اليوم لابأس من الإشارة إلى مساهماتها الجليلة في الماضي القريب.

لقد ساهمت هذه الأحزاب في النضال من أجل التحرر الوطني وفي المطالب الدستورية في الأعوام 1962 و1972 و1992 بصفة خاصة.

وساهمت اليسارية خاصة منها في بناء المجمع المدني المغربي، وفي طرح مطالب تحديثية، وفي تربية الجماهير على قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما ساهمت في بناء المؤسسات النقابية والنسائية ومنظمات الشباب والطلبة. وكانت رائدة في تأسيس المدارس الإعلامية والصحفية، فكانت صحافتها أكثر نفوذاً من الدولة في نوع من التقسيم: الدولة تحتكر الإعلام السمعي البصري، وهي تسيطر على المكتوب. وساهمت الأحزاب الوطنية في تأسيس وتأييد المنظمات الحقوقية، وفي تشخيص وتحليل الوضع الاقتصادي، وفي تنظيم المثقفين وربط الفكر بالسياسة، وفي وضع قوانين أساسية للبلاد بين 1958 إلى 1960، وبناء أسس اقتصاد متحرر (حكومة عبد الله إبراهيم). ودعمت مسلسل استعادة الصحراء ، وساهمت في تعبئة المواطنين، وتجذير الممارسة البرلمانية سواء قبل الدستور عبر المجلس الوطني الاستشاري (الذي كان يرأسه المهدي بنبركة) أو عندما شاركت منذ 1963 في أول برلمان منتخب. ومثلت مرتكزاً للتوازن والردع، حيث دفعت الحكم إلى عدم المضي إلى الحد الأقصى في مشاريعه. كما ساهمت في بناء ثقافة جبهوية ووحدوية خاصة في بعض المراحل (1972، 1990-1998).

وساهمت هذه الأحزاب في دعم النضال القومي التحرري في الجزائر وفلسطين والعراق ولبنان... وربطت علاقات مع القوى المناضلة في العالم. وكانت مشتلاً لعدد كبير من الأطر الفعالة في جهاز الدولة.

غير أن أهم تحول عرفته أكبر أحزاب الحركة الوطنية خلال التسعينات هو اندماجها ومشاركتها في تسيير الشأن العام، طبقاً لقواعد اللعبة المرسومة من قبل النظام. وقد أدت هذه المشاركة إضافة إلى انشقاقها وخلافاتها إلى مزيد من إضعافها، وصار اعتمادها يتزايد على المشاركة، فزعماؤها الحاليون لم يعودوا يتصورون لهم موقعاً خارج التدبير الحكومي مخافة المزيد من التهميش بعد تزايد نفوذ القوى الإسلامية.

أولا- أحزاب الحركة الوطنية التقليدية: يعد حزب الاستقلال أول وأهم مكون لأحزاب الحركة الوطنية. وقد انشق عنه حزب يساري كبير عام 1959 هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تشكل من الجناح التقدمي في حزب الاستقلال ومن النقابة الوحيدة إذاك «الاتحاد المغربي للشغل» ومن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كما ضم قيادات من حركة المقاومة وجيش التحرير. وقد كان يشكل أهم معارضة للملكية في شكلها المطلق. وبسبب تطورات داخل الحزب وخاصة خروج التيار النقابي وتبني خيار النضال الديمقراطي من داخل المؤسسات للقطع مع بعض التيارات التي كانت تجنح للعنف كرد فعل على القمع الذي سلط على الحزب منذ 1959 (الاعتقالات والتعذيب والاغتيالات والمنفى الاضطراري)، تحول الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ 1975.

وهكذا يمكن أن ندرج في خانة الأحزاب الوطنية، حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كأهم مكونين حتى وقت قريب ، أي حتى عام 2002 الذي شهد تصدر الاتحاد الاشتراكي للانتخابات التشريعية بـ57 مقعداً، قبل أن يعرف هذا الحزب تقهقراً متزايداً حتى وصل في انتخابات 7 أكتوبر 2016 بالكاد إلى 20 مقعداً.

وفي هذه الخانة يمكن أيضاً وضع حزب التقدم والاشتراكية وهو الحزب الشيوعي سابقاً وقد عاني من مضايقات السلطة وتهميش الأحزاب الوطنية[2]. وقد انشق عن حزب التقدم والاشتراكية بدعم من وزير الداخلية إذاك السيد إدريس البصري، حزب جبهة القوى الديمقراطية عام 1997 بقيادة السيد التهامي الخياري. هذه الجبهة تضاءلت قوتها حد الاندثار حيث لم تحرز أي مقعد في انتخابات 2016.

شارك حزب التقدم والاشتراكية في حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي عام 1998 بعدة وزراء كما شارك في حكومات قادها السيد إدريس جطو منذ 2002، والسيد عباس الفاسي منذ 2007، والسيد عبدالإله بنكيران منذ 2012، وكان حليفاً مخلصاً لحزب العدالة والتنمية. وبينت هذه التجربة أنه حزب مستقل في قراره.

(2) انبثق حزب التقدم والاشتراكية عن الحزب الشيوعي المغربي الذي أسس منذ عام 1943. وقد كان ليون سلطان مؤسسه وكاتبه الأول بعد الندوة التأسيسية في 14 نونبر 1943. توفي سلطان في 25 يونيو 1945 فقاد الحزب السيد علي يعتة منذ 1946. شارك الحزب في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وفي تأسيس نقابة الاتحاد المغربي للشغل (1955). وقد عانى الحزب من القمع والمنع في بداية الاستقلال عام 1960. وكان الحزب يسمى بين 1969 و1974 حزب التحرر والاشتراكية قبل ترخيصه عام 1974 حيث شارك في الانتخابات البرلمانية منذ 1977. توفي علي يعتة عام 1997 فخلفه السيد إسماعيل العلوي قبل أن يخلفه بدوره السيد نبيل بن عبد الله منذ المؤتمر الثامن للحزب عام 2010.

2- أحزاب اليسار المعارض الذي يقبل العمل من داخل المؤسسات

في عام 1983 انشق عن الاتحاد الاشتراكي مجموعة من مناضليه بسبب الاختلاف حول الخط السياسي للحزب الداعي للمشاركة في المؤسسات المنتخبة دون ضمانات دستورية وسياسية فعلية في نظرهم ، وقد أسسوا فيما بعد «حزب **الطليعة الديمقراطي الاشتراكي**. وفي عام 2001 خرجت ولأسباب مشابهة مجموعة أخرى من المناضلين المرتبطين بالشبيبة الاتحادية التي يعد محمد الساسي أبرز قادتها، وبنقابة «الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل» التي يقودها نوبير الأموي حيث شكل مناضلو الشبيبة **جمعية الوفاء للديمقراطية**». بينما أسس النقابيون حزب «**المؤتمر الوطني الاتحادي**» الذي سيعرف بدوره خروج **الحزب الاشتراكي** بقيادة السيد عبد المجيد بوزوبع نائب الأموي سابقاً.

وقد ظهر حزب يساري آخر مند نهاية السبعينات انبثق عن تنظيمات طلابية يسارية وهو **منظمة العمل الديمقراطي الشعبي** التي اندمجت عام 2002 مع مجموعات يسارية لتشكل **الحزب الاشتراكي الموحد** الذي يضم مجموعة «الوفاء للديمقراطية» المشار إليها.

وفي عام 2014[3]، قررت مجموعة من أحزاب اليسار الديمقراطي، وهي حزب المؤتمر الوطني الاتحادي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الارتقاء بتحالفها وتأسيس فدرالية اليسار الديمقراطي كصيغة تنظيمية متقدمة وانتقالية، وكمشروع سياسي يجسد المجهودات المبذولة من طرفها منذ خمس سنوات لتحقيق قفزة نوعية في مسار النضال المشترك. واعتبرت هذه الأحزاب أن المهام المطروحة عليها تتمثل في:

1. **التوضيح السياسي الشامل لمشروعها السياسي بشعارات واضحة و محددة تتمثل في الملكية البرلمانية ومحاربة الفساد والاستبداد وتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، والدولة المدنية الديمقراطية...**
2. صياغة إستراتيجية شاملة للانتقال إلى الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستجيب لانتظارات الجماهير وتطلعات كل القوى والفعاليات الديمقراطية واليسارية، قادرة على حشد أوسع تحالف ممكن وإقناع العازفين والمترددين على الانخراط في النضال الديمقراطي.

(3) فدرالية اليسار الديمقراطي: الورقة السياسية
https://ar-ar.facebook.com/notes/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-f%C3%A9d%C3%A9ration-de-la-gauche-d%C3%A9mocratique/%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A9/712391565472280

3 المساهمة بفعالية في إعادة هيكلة أدوات الصراع الديمقراطي والجماهيري برؤية جديدة ومتجددة تجعل من التكامل بين نضال الفدرالية ونضال المركزيات النقابية ومنظمات المجتمع المدني أساس التشكل التدريجي لتيار جماهيري ديمقراطي واسع داخل المجتمع المغربي يمثل الضمانة الحقيقية لربح معركة التغيير الديمقراطي.

4 إن إنجاز هذه المهام الكبرى يتطلب أولا وقبل كل شيء أن تتشكل فدرالية اليسار الديمقراطي، و تتطور بالنضال ومن خلاله إلى قوة سياسية جماهيرية منظمة ومتماسكة بمرجعية موحدة وخط سياسي متميز قادر على **مواجهة المشروع المخزني الاستبدادي الرافض للإصلاحات الهيكلية، والمشروع الأصولي المناهض لجوهر ومضمون الديمقراطية والمستغل في الآن نفسه لآلياتها من أجل الوصول للسلطة لإقامة نظام شمولي.**

وقد دخلت فدرالية اليسار الديمقراطي عام 2016 في معترك الانتخابات التشريعية غير أنها لم تحز إلا على مقعدين في الدار البيضاء والرباط بالنظر لحدود إمكانياتها وتأخر تعبئتها. كما أنها عانت طويلاً من تمييز السلطة ضدها.

وإلى جانب هذه الأحزاب اليسارية، يوجد حزب النهج الديمقراطي، وهو حزب يناضل من خارج المؤسسات، وقد تأسس كحزب عام 1995 من طرف مجموعة من الناشطين الذين يتبنون الماركسية اللينينية، ويهدف لبناء الاشتراكية كنظام، ويدعو للنضال ضد «تبعية المغرب للإمبريالية». ويعتبر أن العقبة الأساسية في الفترة الراهنة أمام تقدم المغرب في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي النظام الملكي المخزني حسب تعبير الحزب. كما يطالب بالعلمانية. ويرفض الحزب تبني شعار الملكية البرلمانية وهي النقطة الرئيسية التي يختلف فيها مع أحزاب اليسار الديمقراطي الأقرب إليه: وفي هذه النقطة بالذات يلتقي مع موقف جماعة العدل والإحسان. ومثلها أيضاً فهو يقاطع المؤسسات ولا يشارك في الانتخابات وبرفض العمل في الإطار الدستوري القائم.

ويدعو الحزب مثل فدرالية اليسار إلى بناء جبهة ديمقراطية تكون نواتها الصلبة النهج الديمقراطي وفيدرالية اليسار الديمقراطي وتلتف حولها القوى النقابية والحقوقية والحركة الأمازيغية والنسائية والثقافية والمدنية.

ويلاحظ أن ظاهرة الانشقاقات الحزبية تتكرر في تاريخ المغرب، ومردها بالدرجة الأولى التدبير غير الديمقراطي للاختلافات، و تناقض المصالح والخلافات الفكرية إلى جانب تدخل السلطة أحيانا لتذكيتها.

3- الأحزاب ذات المرجعية الدينية:

يمكن في هذا الصدد أيضا أن نتحدث عن أربعة تيارات:

الأول: جماعة العدل والإحسان، وهي من أكثرها تنظيماً وقوة. ويتجلى ذلك في التظاهرات التي تشارك بها، ولكنها جماعة معترف بها فقط كجمعية وغير معترف بها في الحقل السياسي لأنها بدورها لا تعترف بقواعد اللعبة السياسية؛

الثاني: حزب العدالة والتنمية، الذي يقبل بقواعد اللعبة الدستورية والسياسية، ويشارك في الانتخابات، واستطاع إنجاز نتائج مهمة خلال كل الانتخابات التشريعية منذ 2002 حتى استطاع تصدر نتائج الانتخابات منذ إقرار دستور 2011 وذلك في نونبر 2011 وأكتوبر 2016 رغم الكبح الذي يمارس ضده من طرف النظام؛

الثالث: التيار الذي تطلق عليه الدولة وعدد من الملاحظين «تيار السلفية الجهادية» ولا يبدو أنه مهيكل تحت قيادة واحدة، وهو يؤمن بالعنف، حيث يكفر الدولة والمجتمع؛

الرابع: تيار الإسلام الديمقراطي، الذي لا يرى تناقضاً بين الديمقراطية والإسلام والذي يقبل التحالف مع اليسار كحزب الأمة وحزب البديل الحضاري اللذين تم حلهما عام 2008 بمبرر مشاركة قادتهما في مشروع إرهابي والحكم عليهم بالسجن قبل أن يشملهما عفو ملكي في إبريل 2011 في خضم الحراك الاجتماعي.

1- جماعة العدل والإحسان:

تعد جماعة العدل والإحسان الأقوى من حيث حجمها واتساع نطاق دعوتها رغم أنها غير معترف بها بسبب تحديها بشكل مفتوح للسلطة الدينية للملك، فمنذ 1974 وجه زعيمها عبد السلام ياسين رسالة مفتوحة للملك تحت عنوان «الإسلام أو الطوفان» يدعوه فيها إلى التوبة العمرية (نسبة إلى عمر بن عبد العزيز) وإلى أن يصبح مسلماً جيداً. وقد أدت هذه الرسالة إلى اعتقاله حيث قضى على إثرها ثلاث سنوات وستة أشهر سجناً دون محاكمة ثم أرسل إلى مستشفى الأمراض العقلية قبل وضعه تحت الإقامة الإجبارية منذ 1989 حتى 1999 دون حكم قضائي، ولم ترفع هذه الإقامة إلا عام 2000 بعد وفاة الملك الحسن الثاني. وفي أعقاب هذه الوفاة، قد وجه رسالة للملك الجديد محمد السادس تحت عنوان:

«رسالة إلى من يهمه الأمر» يدعوه فيها إلى استرجاع ثروة أبيه من الخارج وتوظيفها للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للبلاد. ولم تعرضه هذه الرسالة لأي مضايقة إذ سيرفع عنه الحصار بعدها بأسابيع.

وتنشط هذه الجماعة في الجامعات بشكل رئيسي حيث احتلت أغلب هياكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. كما أنها تنشط بشكل كبير في الأوساط الاجتماعية الفقيرة عن طريق العمل الاجتماعي. وتشارك في المظاهرات الشعبية ولكنها تحرص على التميز عن الآخرين في هذه المناسبات عن طريق تنظيم محكم يضم حشودا هائلة من الأتباع منظمين جيداً، مع عزل النساء عن الرجال أثناء هذه الاستعراضات.

ويعد الأستاذ عبد السلام ياسين منظراً للحركة ومرشدها الروحي وزعيمها السياسي في الوقت نفسه. وقد أصدر عدداً من المؤلفات من أشهرها «المنهاج النبوي»، و«حوار مع الفضلاء الديمقراطيين» عام 1994 يهاجم فيه اللائكية (العلمانية) واللائكيين واليسار واليساريين والقومية والقوميين، ويشترط كأرضية للحوار أن يعلنوا بصراحة ووضوح أنهم مسلمون» وإلا فلا أرضية تجمعنا». كما نشر باللغة الفرنسية كتباً من أهمها-Islamiser la modernité «أسلمة الحداثة». وقد توفي في 13 دجنبر 2012.

وتتوفر الجماعة على موقع إلكتروني هو منبرها الإعلامي[4]. كما تبلغ الحركة صوتها أيضاً عبر الاستجوابات الصحفية التي يدلي بها الناطقون باسمها ولاسيما فتح الله أرسلان، ونادية ياسين، ابنة الشيخ ياسين وعبر موقعها على الإنترنت وخلال التظاهرات التي تشارك فيها إلى جانب باقي القوى السياسية والاجتماعية. وقد كانت تشكل عنصراً قوياً في حركة 20 فبراير حيث ظهر تقاربها مع حركة النهج الديمقراطي على أساس بعض المواقف المشتركة الممثلة في رفض شعار الملكية البرلمانية والدعوة إلى دستور ديمقراطي وإلى مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة في المؤسسات والمجالس الاستشارية التي ينشئها الملك. وقد انسحبت من الحراك الاجتماعي 20 فبراير بعد انتخابات 2011 وقيادة حزب العدالة والتنمية للحكومة.

(4) http://www.aljamaa.net/ar/index/index.shtml

2- حزب العدالة والتنمية:

في عام 1992 تعذر على حركة الإصلاح والتجديد التي كان يرأسها الدكتور أحمد الريسوني تأسيس حزب باسم «حزب التجديد الوطني»، فاتصلت قيادة الحركة بالدكتور عبد الكريم الخطيب (المقرب من القصر) عارضة عليه الاندماج معه وإعادة إحياء حزبه «الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» التي كانت قد أصبحت هيكلاً فارغاً. فوافق الخطيب بشروط ثلاثة، هي: الإسلام والاعتراف بالملكية الدستورية ونبذ العنف. وفي مؤتمرهم عام 1996 غيروا اسم الحزب ليصبح حزب العدالة والتنمية.

وقد تزايد النفوذ السياسي للحزب، فقد انتقل من 12 مقعداً برلمانياً في انتخابات 1997 إلى 42 مقعداً في انتخابات 2002 رغم مضايقة وزارة الداخلية وضغوطها على الحزب لتقليص ترشيحاته عبر البلاد. هذه الضغوط التي استمرت خاصة بعد الأحداث الإرهابية التي عرفتها الدار البيضاء في 16 ماي 2003. وفي يونيو 2003، أقدم الدكتور أحمد الريسوني على تقديم استقالته من رئاسة حركة التوحيد والإصلاح بعد تصريحاته حول مؤسسة إمارة المؤمنين ليومية «أوجوردوي لوماروك»، وذلك بعد قيادة الحركة مرتين منذ 1996. تصريحات الريسوني أحرجت الحزب ووضعته في مأزق كبير، كونها جاءت يومين فقط قبل تفجيرات الدار البيضاء، أي يوم 14 ماي، وظهرت تلك التصريحات وكأنها تعبير عن تيار موجود داخل الحركة والحزب يستهدف المؤسسة الملكية[5].

وقد أدت التطورات السياسية إلى الدفع بالحزب إلى الواجهة حتى صار رقماً صعباً في المعادلة. فعلى إثر ظهور حركة 20 فبراير عام 2011 مباشرة بعد سقوط النظامين التونسي (14 يناير) والمصري (25 يناير)، واندلاع الثورة في ليبيا (17

---

(5) في ذلك الحوار قال الريسوني إن الملك محمد السادس ليس أهلا لإمارة المؤمنين، وإن المطلوب هو إنشاء مؤسسة للإفتاء الديني تضم العلماء. وكان على الحزب أن يعلن موقفه صريحا من تلك التصريحات المثيرة، فخرج عبد الكريم الخطيب في تصريح صحافي يصف فيه الريسوني ب»الغبي»، وحاول الريسوني تكذيب ما نسب إليه، حيث أصدر بلاغا في اليوم التالي يكذب فيه ما نشر في الجريدة ويقول فيه إن الحوار أجري معه باللغة العربية لأنه لا يعرف الفرنسية. ومع استمرار الضغوط عليه، قدم الريسوني استقالته يوم 11 يونيو 2003.

ورغم ابتعاده عن الحركة، فقد ظل الريسوني يحافظ على شعرة معاوية، وبدأ التقليص التدريجي من التيار الذي كان يمثله، لكنه سيحدث المفاجأة في المؤتمر الخامس لحزب العدالة والتنمية، بحصوله على أكبر عدد من أصوات المؤتمرين، رغم عدم ترشيحه. الريسوني لم يقدر على الاستمرار في المواجهة، واستغل أول فرصة منحت له لكي يغادر المغرب إلى السعودية للإسهام في إعداد موسوعة حول الفقه الإسلامي. وقد عاد إلى المغرب وشارك في غشت 2014 في مؤتمر حركة التوحيد والإصلاح وفي انتخاب رئيسها حيث حصل في الجولة الأولى على 340 صوتا، ومنافسوه: مولاي عمر بن حماد 322 صوتا ، و أوس الرمال 209 صوتا، فيما حل كل من الوزير السابق سعد الدين العثماني 166 صوتا، وعبد الرحيم الشيخي 162 صوتا. وبعد 3 جولات انقلب الوضع حيث حصل عبد الرحيم الشيخي على 202 صوتا، وأحمد الريسوني 171 صوتا، ثم مولاي عمر بن حماد 117 صوت، وأوس الرمال 6 أصوات، وسعد الدين العثماني صوت واحد

فبراير 2011)، بادر الملك في خطاب 9 مارس بإعلان إصلاح دستوري هام كان منطلقاً على امتداد عدة شهور (مارس – يونيو 2011) لنقاش عمومي غير مسبوق ومقاربة تشاورية مع الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني التي قدمت جميعاً اقتراحات للجنة تعديل الدستور أخذ أغلبها بعين الاعتبار في اتجاه تقوية ضمانات الحقوق وزيادة توازن السلطات بتقوية دور البرلمان والحكومة وتعزيز استقلال القضاء ومنح أدوار دستورية للمجتمع المدني...

لقد كانت هناك رغبة جامحة في وقف الحراك مخافة تطوره إلى ثورة عارمة، فتم تسريع المسلسل، حيث تم تبني الدستور في 31 يوليوز 2011، وجرت الانتخابات التشريعية (مجلس النواب 395 مقعداً) في 25 نونبر 2011 بتنافس 30 حزباً ومقاطعة أحزاب أخرى (يسارية أساساً)، فتفوق فيها حزب العدالة والتنمية بفارق كبير: 107 مقاعد مقارنة بالأحزاب التي تليه[6]. وحيث أن الدستور ينص على أن «يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها»، فقد عين الملك في 29 نونبر 2011 عبدالإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيساً للحكومة الجديدة، وكلفه بتشكيل الحكومة.

ولا شك أن الحزب كان أكبر مستفيد من الربيع العربي الذي حمل الدولة على إجراء تعديل دستوري لم تكن راغبة فيه ، كما لم يكن ممكناً في ذلك الحراك التلاعب بالانتخابات لفائدة تحالف قريب من النظام تشكل من ثمانية أحزاب، وأعلن عنه بداية أكتوبر 2011 على بعد أقل من شهر ونصف من الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها (25 نوفمبر 2011).

لقد كان الحزب مهيئاً تنظيمياً بشكل جيد لخوض معركة الانتخابات، كما تميز أداء زعيمه بدهاء سياسي كبير لكسب ثقة الملك مع الحفاظ على خطاب وسط بين دعم حركة 20 فبراير وأخذ مسافة منها[7]

وبعد خمس سنوات من قيادة الحكومة الائتلافية، ورغم مختلف أشكال التضييق على الحزب ومحاولة تشويه صورته وتحميله وزر سلوكات لا يحبذها (هجمة وزارة

(6) 60 مقعداً لحزب الاستقلال و52 للتجمع الوطني للأحرار و47 لحزب الأصالة والمعاصرة و39 للاتحاد الاشتراكي و32 للحركة الشعبية و23 للاتحاد الدستوري و18 لحزب التقدم والاشتراكية و4 للحزب العمالي و13 مقعدا موزعة على 13 حزباً آخر.

(7) خاطب السيد بنكيران الملك مراراً بعبارات من قبيل: «يامولاي، إن الذين خرجوا (للتظاهر في الشارع) يريدون الإصلاح والذين لم يخرجوا يريدون الإصلاح أيضا» كما صرح مراراً «لم نرد أن نغامر بالملكية وفضلنا الإصلاح في ظل الاستقرار» وقال أيضاً «نحن لم تأت بالمشاكل التي يعاني منها المغرب بل إن المشاكل هي التي جاءت بنا»

الداخلية على الحريات العامة وتعنيف المتظاهرين، انتقادات زعيمة تنظيم رجال الأعمال للسياسة الاقتصادية، تسخير نقابات ضده بسبب السياسات الاجتماعية، عدم خضوع أجهزة الأمن والمخابرات للحكومة بل واستخدامها ضد الحزب أحياناً، مناهضة الإعلام العمومي لرئيس الحكومة وتسخير عدد من الصحف ضد سياساته وضد وزراء حزبه،...)، ورغم اتخاذ الحكومة لعدد من القرارت التي وصفت بأنها «غير شعبية» كإصلاح نظام التقاعد، وتقليص الدعم الحكومي لصندوق المقاصة الذي يهدف للحفاظ على القدرة الشرائية للفقراء (دعم الدقيق والسكر والزيت وغاز الطبخ وتحرير أسعار البنزين)، رغم كل ذلك وربما بسبب التحامل ضده والانحياز لبعض الأحزاب المقربة من القصر، فقد أكسبه ذلك تعاطفاً من طرف فئات كثيرة، ومكنه من تصدر الانتخابات التشريعية في 7 أكتوبر 2016 مرة أخرى بحصوله على 125 مقعداً، كما سبق وربح الانتخابات البلدية على مستوى أكبر المدن المغربية في شتنبر 2015.

3- تيارات «الإسلام الجهادي»:

إن هذه التيارات تكفر الديمقراطية مرتكزة على تأويلات متعسفة لمرجعيات سلفية ووهابية. وقد عرف المغرب عدة تنظيمات مارست العنف باسم الإسلام، من أبرزها حركة الشبيبة الإسلامية بقيادة عبد الكريم مطيع، وقد تورطت في اغتيال عمر بنجلون أحد قادة الاتحاد الاشتراكي في 18 جنبر 1975، ويبدو أن ذلك تم بتواطؤ مع السلطة حيث وجد عبد الكريم مطيع ملجأ في المملكة العربية السعودية التي كانت تربطها علاقات ممتازة مع المغرب! وتوجد امتدادات وخيوط بين هذه الحركة وبين الدكتور الخطيب (فتح حزبه لحركة الإصلاح والتجديد وسهل تأسيس حزب العدالة والتنمية) بل إنه اتهم بتهريب مشاركين في اغتيال عمر بنجلون.

4- «تيار» السلفية الجهادية:

هذا «التيار» لا يبدو أن له هيكلة محددة وإنما هو توجه لدى أفراد أو جماعات منعزلة تشترك في كونها تكفر الأنظمة الحاكمة وتعتبرها في خدمة الغرب «الكافر»، وتعدّ الديمقراطية شركاً بالله، والعلمانية إلحاداً. وهي تناهض الإسلام السياسي غير الجهادي. وقد تجسد عنفها في المغرب في الأحداث الإرهابية التي عرفتها الدار البيضاء

في 16 ماي 2003 التي أسفرت عن مقتل 42 شخصاً، 35 منهم مغاربة بمن فيهم 11 من الانتحاريين وسبعة أجانب. كما أسفرت عن حوالي 100 جريح.

وكان لهذه التطورات أثرها في تشكل الحقل السياسي، إذ اغتنمتها السلطات فرصة لإعادة هيكلة الحقل الديني في اتجاه رعاية إسلام رسمي متفتح اجتماعياً ولكنه محافظ سياسياً، وهذا يقوي الدور المهيمن للملك كأمير للمؤمنين.

وقد زكت الأحزاب التقليدية هذا الوضع باعتبار الإسلام الرسمي لأمير المؤمنين يحمي المجتمع من الإسلام المتطرف. كما انتظم حزب العدالة والتنمية وراء الملك. ولم تبق إلا جماعة العدل والإحسان على موقفها الرافض لصفة الملك كأمير للمؤمنين ضمن الترتيبات الحالية للأشياء. كما أن اليسار يرفض هيمنة الملك السياسية باسم الإسلام، ويوجد في صفوفه من يدعو بشكل من الأشكال إلى النظام الجمهوري وإلى فصل الدين عن الدولة.

5- أحزاب المرجعية الإسلامية ذات التوجه المناصر للديمقراطية:

إذا كانت بعض التيارات الإسلامية المعترف بها تستهدف «أسلمة الديمقراطية» فإن بعض القوى كحزب «البديل الحضاري» الذي كان يرأسه المصطفى معتصم، يلتقي مع اليسار الراديكالي المغربي في عدة مستويات: تشخيص الواقع والمطالبة بإصلاحات دستورية وسياسية لإقرار ديمقراطية حقة. ويرى البديل الحضاري أن الديمقراطية الحقة ستقود إلى تفوق قيم الإسلام ما دامت أغلبية الشعب مسلمة[8].

وقد عانى حزب البديل الحضاري من رفض السلطات الاعتراف له بالممارسة على قدم المساواة مع الجمعيات والأحزاب الأخرى لمدة عقد من الزمن (1995-2005). وعندما تحول من جمعية إلى حزب سياسي عام 2002 تم رفض التصريح الذي قدمه. وقد عبرت عدة منظمات حقوقية وأحزاب سياسية وخاصة اليسارية عن مساندتها لهذا الحزب إلى أن حصل خلال عام 2005 على الاعتراف القانوني بعد تهديد قيادته بخوض إضراب عن الطعام، فكان بذلك أول حزب ذي مرجعية إسلامية ينتزع الاعتراف به دون المرور عبر حزب آخر كما حصل مع حزب العدالة والتنمية. عير أنه تعرض للحل عام 2008 كما سبقت الإشارة.

(8) محمد ظريف، مرجع سابق، ص 108 هامش 234.

ومثل البديل الحضاري، عاني حزب الأمة كثيراً من مماطلات السلطة مع تضامن الأحزاب الوطنية، قبل أن يلجأ في 3 يونيو 2007 إلى عقد مؤتمره التأسيسي بمقر الحزب الاشتراكي الموحد لأنه المكان الأكثر استيعاباً لعدد المؤتمرين نسبيا. وقد انتخب المؤتمر التأسيسي، المجلس الوطني الذي انتخب رئيسه السيد محمد المرواني وباقي أعضاء الأمانة العامة.

مثل البديل الحضاري، تم حل حزب الأمة عام 2008 بمبرر مشاركة قادته في مشروع إرهابي، وحكم عليهم بالسجن قبل أن يشملهم عفو ملكي في إبريل 2011 في خضم الحراك الاجتماعي.

4- الأحزاب التابعة للسلطة:

شكلت هذه الأحزاب بمبادرة من السلطة أو بدعم منها. وكانت وظيفتها الأساسية هي تحييد أحزاب الحركة الوطنية، وتوفير تعددية تعطي مظهرا للديمقراطية وتسمح بالالتفاف على جوهرها في الوقت نفسه، وذلك بضمان تفوق هذه الأحزاب «الإدارية» في الانتخابات، وتقلدها للمناصب الحكومية، وشغلها للمقاعد البرلمانية وللمؤسسات المنتخبة الأخرى.

وتتميز هذه الأحزاب منذ نشأتها بتأييدها التام لأطروحات ومنظور النظام ضد خصومه، أحزاب الحركة الوطنية أو أحزاب اليسار أو الأحزاب الإسلامية التي تتهم بالرغبة في الهيمنة أو العداء للمؤسسة الملكية أو الإطاحة بها. وقد برر إنشاء الأحزاب الإدارية بضرورة تمثيل جهات وفئات أو مصالح معينة (العالم القروي، جيل الاستقلال، الرأسمالية الوطنية...). ومن هذه الأحزاب:

أولاً: الحركة الشعبية

يعد حزب الحركة الشعبية أقدم هذه الأحزاب. ففي فبراير 1959، أسس المحجوبي أحرضان – وكان ضابطاً في الجيش الفرنسي، وتقلد منصب عامل على إقليم الرباط في بداية الاستقلال– وهو حزب يقدم نفسه في مواجهة «هيمنة» حزب الاستقلال وباعتباره يمثل العالم القروي والأمازيغ ويدافع عن الملكية. وقد حظي الحزب بدعم الدولة وكان في قيادته كل من المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب.

وقد دخلت الحركة الشعبية بمناسبة الانتخابات التشريعية لعام 1963 في تحالف ظرفي سمي «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» كان يقوده وزير الداخلية والمدير العام للديوان الملكي أحمد رضا أكديرة، وذلك في مواجهة كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فحصلت الجبهة على أغلبية ضعيفة رغم التزوير، وترأس الخطيب البرلمان بينما شغل أحرضان منصب وزير الدفاع.

وقد تطورت الحركة الشعبية، فانشقت عنها الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بقيادة الدكتور عبد الكريم الخطيب عام 1967. وقد اختفى هذا الحزب لفائدة حزب العدالة والتنمية الذي سبق أن أدرجناه في الأحزاب ذات المرجعية الدينية التي تقبل العمل في إطار قواعد اللعبة السياسية.

وفي منتصف الثمانينات وبسبب توتر علاقته ببعض المقربين من الملك، أقصي أحرضان من الحركة الشعبية ونصب «أمحند العنصر» أحد أتباعه زعيماً لها، فأسس أحرضان الحركة الوطنية الشعبية عام 1991 قبل أن يرجع هذا الحزب إلى الاندماج في الحركة الشعبية عام 2006.

وفي عام 1997، تناسل من هذا التيار الحركي، حزب آخر هو الحركة الاجتماعية الديمقراطية بزعامة أحد ضباط الشرطة هو محمود عرشان الذي يعرفه ضحايا سنوات الرصاص، وقد لقي دعماً إلى درجة أنه حصل في انتخابات 1997 على 32 مقعداً، وهو العدد نفسه الذي حصل عليه حزب عريق هو حزب الاستقلال الذي لا شك هندس وزير الداخلية السابق هذه النتيجة نكاية في الحزب الوطني. تراجع هذا الحزب، فلم يحصل في انتخابات 2016 سوى على ثلاثة مقاعد في مجلس النواب.

ثانياً: التجمع الوطني للأحرار

بعد الحركة الشعبية وإنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في انتخابات 1963، عادت السلطة عام 1977 إلى البحث عن وسيلة لتأمين أغلبية تابعة، فأسندت إلى صهر الملك الحسن الثاني السيد أحمد عصمان مهمة تزعم حزب جديد سمي بـ «التجمع الوطني للأحرار». وترجع تسمية الحزب إلى كون الذين سيشكلونه تقدموا إلى الانتخابات البلدية (عام 1976) والتشريعية (يونيو 1977) بصفتهم غير منتمين لأي حزب، أي بصفتهم مستقلين عن الأحزاب أو «أحراراً»، حيث حصدوا بدعم من وزارة الداخلية أغلبية

ساحقة في الانتخابات البلدية (8607 مقاعد) بينما لم يحصل حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي معاً سوى على 3058 مقعدا! وحصل «الأحرار» في الانتخابات البرلمانية على 140 مقعداً بينما لم يحصل حزب الاستقلال سوى على 49، والاتحاد الاشتراكي على 15. وداخل البرلمان تجمع الأحرار فأسسوا حزب التجمع الوطني للأحرار في أكتوبر 1978، وتخلوا عن صفتهم كلامنتمين، وعين رئيس الحزب أحمد عصمان وزيراً أول.

وقد ضم الحزب خليطاً من الأعيان لا يجمعهم رابط سوى الدفاع عن مصالحهم ومصلحة السلطة. فمنهم أعيان من الصحراويين الذين أبدو الولاء للملك بعد استرجاع الصحراء، ومنهم نقابيون سابقون، ومنهم أثرياء طلب منهم الالتحاق بالحزب. وهكذا لم يكن غريباً أن يعرف الحزب انشقاقاً عام 1981 حيث تأسس الحزب الوطني الديمقراطي من طرف أشخاص قدموه كحزب يهتم بالعالم القروي وهو الشعار الذي حمله مؤتمره الأول عام 1982، والذي انتخب محمد أرسلان الجديدي كاتباً عاماً.

وقد شارك الحزب في الانتخابات اللاحقة وظل جزءاً من الأغلبية، وتضاءل موقعه باستمرار حد الاندثار.

ثالثاً: الاتحاد الدستوري

إعداداً لانتخابات 1984، ونظراً لسرعة استهلاك فعالية الأحزاب الإدارية، سوف تدفع السلطة الوزير الأول الجديد ووزير العدل في الوقت نفسه، السيد المعطي بوعبيد، إلى تأسيس حزب جديد سمي بالاتحاد الدستوري وذلك عام 1983، وقد أسس وجوده على مقولة « ملء الفراغ» قبل أن تكشف الأيام فراغ مقولته.

ومثل التجمع الوطني للأحرار، سيبرر الحزب وجوده بنهاية دور الأحزاب التقليدية وعجزها عن تأطير جيل الاستقلال. ومثله أيضاً سيتحول عن تأطير الشباب إلى مقولة الليبرالية الاجتماعية والتشبث بأهداب العرش العلوي.

وقد حصد الحزب المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لعام 1984، حيث حصل على 83 مقعداً، يليه التجمع الوطني للأحرار بـ 61 مقعداً، والحركة الشعبية ب 47 مقعداً، والحزب الوطني الديمقراطي بـ 24 مقعداً، بينما لم تحصل أحزاب المعارضة مجتمعة إلا على 82 مقعداً: الاستقلال على 41، الاتحاد

الاشتراكي على 36، التقدم والاشتراكية على مقعدين، ومنظمة العمل على مقعداً واحد!

غير أن الحزب عرف تقهقراً مستمراً منذ ذلك الحين. فقد حصل عام 2007 على 27 مقعداً في مجلس النواب ثم على 23 مقعداً عام 2011، ونزل إلى 19 مقعداً في 2016.

رابعاً: حزب الأصالة والمعاصرة

في عام 2007 وفي إطار وضع اجتماعي يتسم بتفاوتات طبقية كبيرة وعجز عن إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة جعل المغرب يرتب باستمرار في مراتب متدنية في مؤشر التنمية البشرية طبقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار تراجع قوة الأحزاب التقليدية والأحزاب المقربة من السلطة، وتزايد نفود الأحزاب والحركات الإسلامية التي تنهل من هذا الوضع، اتجه النظام لتأسيس حزب جديد هو حزب الأصالة والمعاصرة، وقد عمل على دفع الأحزاب الموالية والتقليدية نفسها للاصطفاف وراءه في مواجهة التيارات الإسلامية، وقد تم تأسيس الحزب من طرف صديق الملك السيد فؤاد عالي الهمة الذي عينه الملك في 9 نونبر 1999 وزيراً منتدباً لدى وزير الداخلية عند إزاحة إدريس البصري الرجل القوي في عهد الحسن الثاني ليصبح الرجل القوي في عهد محمد السادس. وفي غشت 2007، تخلى عن هذا المنصب. وقد شكل السيد فؤاد عالي الهمة في بداية الأمر «حركة كل الديمقراطيين» التي لم تلبث أن تحولت إلى حزب الأصالة والمعاصرة الذي ضم في صفوفه خليطاً من أشخاص يساريين من «حركة لكل الديمقراطيين» ومن خمسة أحزاب صغيرة حلت نفسها، وهي: الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب العهد، وحزب البيئة والتنمية، ورابطة الحريات، وحزب مبادرة المواطنة والتنمية. قام تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة على ثلاث أفكار أساسية:

- مواجهة الخطر الأصولي؛
- صنع بديل سياسي يحل محل نخب فاقدة للمصداقية غارقة في الدفاع عن مصالح أفرادها ورافضة لتداول النخب؛

- ضرورة دعم «الورش الكبرى» التي تمثل التشخيص الأبرز لمشروع تنموي شامل يقوده الملك محمد السادس ويعد بنقل المغرب إلى مصاف البلدان المتقدمة.

وقد تحول السيد فؤاد عالي الهمة من وزير للداخلية إلى مرشح حر لا ينتمي لأي حزب في انتخابات 2007، قبل بضعة أسابيع من تاريخ هذه الانتخابات التي حَضَّرَهَا من ألفها إلى يائها ليفوز بثلاثة مقاعد في دائرة الرحامنة متفوقاً على كل الأحزاب، وفي داخل البرلمان حصلت هجرة جماعية لعشرات البرلمانيين الذين انتقلوا إلى الفريق البرلماني الجديد، وتعطيل المادة (5) من قانون الأحزاب التي تمنع الترحال. وفي الانتخابات البلدية 2009، وبفضل الدعم الذي أبدته السلطات مع مرشحي الحزب الجديد، حصل حزب الأصالة والمعاصرة على المرتبة الأولى في تلك الانتخابات بعد شهور فقط على تأسيسه.

وخلال الحراك الشعبي الذي حصل في فبراير 2011، تم رفع شعارات وصور مناوئة لحزب الأصالة والمعاصرة، إضافة لصور أمنيين وإعلاميين وسياسيين. وفي انتخابات 2011، تراجع ذلك الصعود القوي للحزب، فلم يحصل سوى على 47 مقعداً. وبعد تلك الانتخابات وتعيين حكومة العدالة والتنمية، عين الملك السيد فؤاد عالي الهمة مستشاراً له كنوع من الاتسحاب من الحياة الحزبية. غير أنه مع تراجع الزخم الشعبي وانتشار الفوضى في المحيط الإقليمي، يبدو أن النظام عاد لمشروعه القديم، أي تغليب كفة حزب الدولة هذا. فقد تم تنظيم مؤتمر وضع رئيساً جديداً للحزب الذي أعلن أته جاء لوضع حد لهيمنة الإسلاميين ولاحتلال الصدارة في المشهد الحزبي. وقد وقع كثير من الترتيبات والإشارات في هذا الاتجاه، وتمت مناورات كثيرة، غير أنها وإن سمحت للحزب باحتلال المركز الثاني في انتخابات 2016 بحصوله على 102 مقعد وراء حزب العدالة والتنمية الذي حصل على 125 مقعداً، فقد تم ذلك على حساب باقي

الأحزاب بدعم من السلطة. كما ذهبت إلى ذلك عدد من الأحزاب والتحليلات، وإذا كانت الأحزاب الإدارية في تراجع باستثناء الأصالة والمعاصرة الذي يبدو أنه يتوفر على حظوة أكبر من غيره، فإن وظيفة هذه الأحزاب لم تنته تماماً: فما زال النظام يستعملها لإضفاء المسحة الديمقراطية التعددية في الحقل السياسي وضبط توازناته بما يحمي مصالحها ومواقعها بواسطة أسلوب الاقتراع القائم على التمثيل النسبي الذي يسمح للسلطة أن تفرض على الأحزاب الأخرى تحالفاً وتطبيعاً مع الأحزاب الإدارية قصد تشكيل الأغلبيات الضرورية لمساندة الحكومات الائتلافية. وهي حكومات غير منسجمة وتستطيع السلطة أن تؤثر على عناصرها في الاتجاه الذي تريد.

وهكذا تكونت حكومة «التناوب – التوافقي» التي أعلنت يوم 14 مارس من العام ذاته برئاسة الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي من ائتلاف ضم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية وهي أحزاب تنتمي إلى الكتلة، انضاف إليها حزبا الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار إضافة لوزراء يتبعون مباشرة للقصر وبدون انتماء ويحتلون وزارات استراتيجية كالداخلية والخارجية والدفاع والأمانة العامة للحكومة والأوقاف والشؤون الإسلامية. وعند تشكيل حكومة السيد عبدالإله بنكيران من حزب العدالة والتنمية في يناير 2012، ضمت هذه الحكومة تحالفا من كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال (الذي حل محله بعد انسحابه حزب التجمع الوطني للأحرار) وحزب التقدم والاشتراكية ثم الحركة الشعبية، إضافة إلى ما يسمى بـ «وزراء السيادة» المعينون بتوجيه من القصر.

وأخيراً، وقصد إعطاء فكرة عن تطور تمثيلية الأحزاب في مجلس النواب، نقدم اللوحة التالية بناء على النتائج الرسمية لانتخابات مجلس النواب من عام 2002 حتى عام 2016.

الحزب	نتائج 7 أكتوبر 2016	النتائج في 25 نونبر 2011	النتائج في 2007	النتائج في 2002
العدالة والتنمية	125	106	46	42
الأصالة والمعاصرة	102	48	حزب غير موجود إذاك	حزب غير موجود إذاك
حزب الاستقلال	46	60	52	48
التجمع الوطني للأحرار	37	54	39	41
الحركة الشعبية	27	32	41	27
الاتحاد الاشتراكي	20	39	38	50
الاتحاد الدستوري	19	23	27	16
حزب التقدم والاشتراكية	12	18	17	11
الحزب العمالي	00	04	--	--
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	3	02	09	07
جبهة القوى الديمقراطية	00	01	--	--
فدرالية اليسار الديمقراطي الحزب الاشتراكي الموحد+ حزب الطليعة + حزب المؤتمر الوطني	2	غير مشاركة	1	1
المجموع	**395**	**395**	**325**	**325**

التجربة الحزبية والبرلمانية في الأردن والمغرب